مجلة "آفاق فكرية"

ص. ص. 304 - 315

رت م د: 2353 - 0367

رت م د إ: 2602-5507

# التكوين الجامعي للأساتذة ودوره في التحصيل العلمي والمعرفي وتنمية المجتمع قراءة نظرية

# University training for professors and its role in academic and cognitive achievement and community development -read theory-

**وسيلة عيسات**

جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)، aissat.wassila@yahoo.fr

**تاريخ الاستلام:** 2022/01/07 **تاريخ القبول:** 2022/05/01 **تاريخ النشر:** 2022/05/05

**ملخص:**

في إطار تحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي سعت الجزائر -وضمن تطبيق نظام ليسانس، ماستر ودكتوراه (ل. م. د.) ومواكبة للتغيرات الحاصلة- إلى انتهاج مجموعة من السياسات من بينها سياسة التكوين بالنسبة للأساتذة الجدد. تطرقنا لهذا الموضوع ليس بغرض التعريف بعملية التكوين بقدر ما هو إسقاط لهذا المصطلح على المجتمع الجزائري خاصة في المجال الجامعي كسياسة جديدة انتهجتها الجزائر في الآونة الأخيرة للتمكين من تحقيق تأهيل علمي وبيداغوجي عالي، ومعرفة أهميته ودوره في الرفع من أداء الأستاذ الجامعي ضمن النظام التعليمي الجديد من جهة، ومن جهة أخرى إبراز أهميته بالنسبة للجامعة والتحصيل الجامعي في حد ذاته كسياسة تنموية لمواكبة المرحلة الحالية، باعتبار أن التعليم العالي مرتبط بمختلف التحولات والتغيرات التي يشهدها المجتمع الجزائري.

**كلمات مفتاحية:** ل. م. د.، التكوين الجامعي، الجامعة، التنمية الاجتماعية، التغير الاجتماعي.

**Abstract :**

In the context of improving the quality of higher education and scientific research, Algeria has sought - and within the implementation of the LMD system and keeping pace with the changes taking place - to adopt a set of policies, including the policy of training for new teachers. We have dealt with this issue not for the purpose of introducing the training process, rather it is a projection of this term on the Algerian society, especially in the university field, as a new policy that Algeria has recently adopted to enable the achievement of high scientific and pedagogical training, and to know its importance and role in raising the performance of the university professor within the new educational system. On the one hand, and on the other hand, highlighting its importance for the university and university achievement in itself as a development policy to keep pace with the current stage, given that higher education is linked to the various transformations and changes that the Algerian society is witnessing.

**Keywords:** LMD, university training, university, social development, social change.

**مقدمة:**

شهد المجتمع الجزائري على غرار العالم ككل مجموعة من التحولات في شتى المجالات وعلى رأسها مجال التعليم العالي والبحث العلمي باعتباره أحد أهم الأسس الاستراتيجية التي يبنى من خلالها المجتمع ويغذي كل احتياجاته من طاقات بشرية يحتاجها للنهوض بالمجتمع ومواكبة ركب التنمية وحل مختلف المشاكل التي قد تواجه المجتمع من خلال ما يقدمه من أبحاث ودراسات علمية ومعرفية ما أثار اهتمام الباحثين في مجال علم الاجتماع وما تطلب دراسات سوسيولوجية ميدانية. والجزائر ليست بمعزل عن مختلف هاته التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم، مما أثر على مختلف الأصعدة وعلى رأسها التعليم العالي، فكان لزاما على الفاعلين السياسيين والجامعيين في هذا المجال تبني استراتيجيات تتماشى مع هذا التحول والتغير الحاصل وذلك بوضع نظام وسياسة تعليمية تسمح بالدخول في هذا المعترك ومواجهته من خلال تكوين أساتذة وطلبة فاعلين ومحاولة الموازنة بين الطاقات البشرية الجامعية ومتطلبات المحيط الاجتماعي خاصة سوق العمل وتوفير الطاقات والإطارات والكفاءة المناسبة لذلك، من جهة، ومن جهة أخرى تكوين أساتذة قادرين على تطبيق نظام ليسانس، ماستر ودكتوراه (ل. م. د.) كنظام جديد في الجامعة الجزائرية. وهذا ما فرض على الجامعة الجزائرية محاولة الموازنة بين مقوماتها وامكانياتها وبين التحديات التي تواجهها لمواكبة هذه التغيرات ومسايرة العصر الجديد والتغيرات والتطورات الحاصلة في الجامعات العالمية الغربية باعتبارها (الجامعة الجزائرية) المكان الأساسي الذي يستثمر فيه في مجال البحث العلمي والمعرفي ولا يكون هذا الاستثمار إلا عن طريق التكوين المستمر للأستاذ الجامعي، وعلى هذا الأساس ينظر إلى المؤسسة الجامعية من خلال الدور المهم والمتميز الذي يجب أن تقوم به لتقدم المجتمع وتنميته وهذا لا يكون إلا من خلال إعداد طاقات بشرية قادرة على تحقيق هذه المهمة (الطائي وآخرون، 2008).

وفي ظل هذا التوجه وعلى ضوء تطبيق نظام (ل. م. د.) في الجامعة الجزائرية –والذي يقوم في الأساس على الانفتاح على المحيط الخارجي خاصة الاقتصادي منه والثقافي والقيمي والانفتاح على المنظومات العالمية واعتماد معايير الجودة- تبنت الجزائر مجموعة من الاجراءات والسياسات الاستراتيجية لإنجاح هذا النظام من بينها سياسة التكوين للأساتذة الجدد في نظام (ل. م. د.) حتى

يكونوا على دراية أكبر بالقواعد والأسس التي يقوم عليها هذا النظام والعمل على تحقيق الفائدة المرجوة منه من خلال ربط المؤسسة الجامعية بالمؤسسات الاقتصادية.

فنظام (ل. م. د.) وكغيره من الانظمة التي حاولت الجزائر تبنيها وتطبيقها كسياسة تنموية خاصة بعد الاستقلال كان له بعض النتائج السلبية لأننا لم نوفر في الأساس وقبل كل شيء الأرضية التي يقوم عليها هذا النظام أو غيره والتالي كانت هناك فجوة بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، فحصل الصدام بين واقع الجامعة الجزائرية بنظامها التقليدي الكلاسيكي ومتطلبات نظام (ل. م. د.)، بين الاجراءات النظرية للنظام والممارسة الواقعية الفعلية له، على اعتبار أن كل الأساتذة الجامعيين كان لهم تكوين وخبرة في النظام الكلاسيكي فخلق نوع من تضارب الآراء بين مؤيد ومعارض لهذا النظام وطرق تطبيقه في الجامعة الجزائرية، وتخوف من قبل الأساتذة حول مستقبل هذه التجربة والتي تقوم بالدرجة الأولى على تغلب السياسي على العلمي، فكان لزاما تطبيق سياسة التكوين الجامعي للأساتذة الجدد خاصة في نظام (ل. م. د.) كخطوة أولى للقيام بهذا النظام والعمل على إسهامه في ترقية المعرفة العلمية.

يحتل التعليم العالي مكانة مرموقة في المجتمعات لما له من علاقة مباشرة بالواقع المجتمعي ولأهميته الكبرى باعتباره الاستراتيجية الأولى التي تغذي المجتمع بكل احتياجاته من الطاقة البشرية الفاعلة في تنمية المجتمع في شتى المجالات وتوفير الرؤية العلمية المتخصصة لمختلف القضايا التي يمكن أن تمس المجتمع خاصة فيما يتعلق بمسألة التطور ومواكبة العصر، وبالتالي فهو مرتبط بالدرجة الأولى بمسألة التغير الاجتماعي، أي مختلف التحولات والتغيرات التي يشهدها المجتمع العربي والجزائري على وجه الخصوص، وبالتالي فالعملية الاستراتيجية التي يجب القيام بها وتبنيها من قبل السياسات التعليمية بالنسبة للتعليم العالي تماشيا مع مختلف هذه التغيرات والمستجدات هو مسألة التكوين سواء بالنسبة للأساتذة الجامعيين أو تكوين الطلبة المتخرجين حتى تكون هناك نوع من الموازنة بين الكفاءات والمحيط الاجتماعي الخارجي، ونقصد هنا بالمحيط الاجتماعي متطلبات سوق العمل. بمعنى توفير أكبر قدر ممكن من الكفاءات والإطارات التي يتطلبها بالفعل سوق العمل. والهدف الأول والرئيسي من هذه السياسة التكوينية هو الأستاذ الجامعي وكيف يجب عليه التركيز على عملية التدريس معتمدا بذلك على المناهج والطرق والأساليب التي ستطور من سبل أداء عمله كأستاذ جامعي وباحث في نفس الوقت.

ولقد اتبعت الجزائر في هذا الإطار نظام التعليم الجديد (ل. م. د.) والتي تدخل ضمن الاستراتيجيات الاصلاحية الجديدة المستلهمة من النظام الغربي، والذي يهدف في مضمونه إلى استيعاب مختلف التحولات والتغيرات والمستجدات وكذا متطلبات التنمية في المجتمع، ونظرا لمجموعة من التغيرات والتحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري والظروف المختلفة التي تتطلب ضرورة ربط الإطارات الجامعية بسوق العمل، بمعنى لابد من توفر قاعدة توازن بين الحرم الجامعي والمحيط الخارجي وهذا لا يتحقق بطبيعة الحال إلا عن طريق عملية التكوين للأساتذة والطلبة في نفس الوقت بغرض تطوير وتحقيق كفاءات مهنية متطورة ومتجددة تصلح لمواكبة التطور المهني ومناصب العمل ومسألة التنمية في المجتمع، وهذه المسألة من أهم المحاور التي يتطرق إليها الأستاذ الجامعي خلال فترة التكوين.

بالإضافة إلى إدخال مفهوم الكفاءة سواء بالنسبة للأستاذ أو الطالب واعتماد العلاقة بين التعليم العالي وعالم الشغل. وهو مشروع عالمي يدعو للمنافسة في امتلاك المعرفة بتقديم تكوين نوعي يسمح بانفتاح الجامعة على سوق العمل الذي يتسم بالحركية والتغيير المستمر من أجل الانفتاح على النظام العالمي الجديد في مجال المعرفة العلمية، لكنها أهملت في الأساس في بداية الأمر أهم طرف في هذه العملية وهو الأستاذ الجامعي الذي درس وتخرج ضمن النظام الكلاسيكي بالرغم من تداركها للوضع مؤخرا ضمن سلسلة التكوين الخاصة بالأساتذة الجامعيين الجدد. وفي هذا الإطار جاءت سياسة تكوين الأساتذة الجامعيين الجدد الإلزامية كسياسة تدخل ضمن النظام الجديد للرفع من مستوى أداءهم من جهة، ومن جهة أخرى هذا ما سيؤدي وبطريقة آلية وطردية إلى الرفع من مستوى الطلبة وخريجي الجامعات، وبالتالي أصبح المستوى المعرفي للأساتذة ومستوى أداءهم مرتبط أساسا بمسألة التكوين. وفي المقابل تشغيل هؤلاء الخريجين في سوق العمل مرتبط أساسا بنوعية التكوين داخل الجامعة أو بالأحرى أحد أهم المؤشرات لنوعية التكوين المقدمة والخاص أساسا بتكوين الأساتذة، وبالتالي فالمسألة تكاملية. فالجامعة الجزائرية لا يمكن لها أن تبقى مرتبطة فقط بدورها التقليدي والمتمثل في إنتاج المعرفة والتحصيل العلمي والمعرفي إذا أرادت فعلا أن تقوم بدورها التنموي للمجتمع وتكوين أولا أساتذة فاعلين داخل الجامعة، وفي نفس الوقت تكوين أفراد فاعلين في المجتمع كل في مجاله ليصبحوا في الأخير فاعلين اجتماعيين هدفهم الأول تنمية المجتمع الجزائري وتطويره، لأن أكبر تحد يواجهها اليوم هو في تكوين أساتذتها من خلال تحضيرهم للأداء الجيد داخل الجامعة ضمن النظام الجديد، وإدماج خريجيها في سوق العمل

المتغير باستمرار والذي يتطلب كفاءات جامعية ذات مؤهلات عالية. وبالتالي لابد من المواءمة بين مؤهلاتهم العلمية وتشغيلهم وتفادي الأزمة بين التعليم العالي ومتطلبات المحيط الخارجي أي سوق العمل، وهذا لا يكون إلا عن طريق التكوين الجيد لكلا الطرفين. وعليه أين تكمن أهمية التكوين ودوره وأثره في رفع مستوى الأساتذة وزيادة تحصيلهم العلمي والمعرفي؟ كيف يمكن للجامعة من خلال عملية التكوين خلق التوافق بين الإنتاج الجامعي ومتطلبات المحيط الخارجي؟ ما مدى مساهمة التكوين في ترقية المعارف العلمية والمهنية للأستاذ الجامعي؟ أين يكمن دور التكوين الجامعي للأساتذة الجدد في تحقيق تنمية المجتمع؟ إلى أي مدى يمكن للتكوين الجامعي للأساتذة في ظل نظام (ل. م. د.) ترقية المعرفة العلمية؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات وغيرها طرحنا الفرضية التالية: يعتبر التكوين الجامعي للأساتذة وتكوين الطلبة من أهم الأسس والاستراتيجيات التي ينتهجها التعليم العالي كسياسة تنموية للمجتمع الجزائري لمسايرة وإنجاح النظام الجديد، خاصة المتعلق بتكوين الأساتذة الجدد للرفع من مستوى التحصيل العلمي والمعرفي للجامعة الجزائرية وتجاوز مهامها التقليدية ومواكبة التغيرات العالمية الحديثة.

**1. موجز في مفهوم التكوين:**

مما سبق يمكن اعتبار التكوين من أهم أسس ومقومات التنمية والتطور في أي مجتمع كان من أجل الرفع من مستوى أداء الأفراد وبالتالي تكوينهم كفاعلين في شتى المجالات ليصبحوا بعد ذلك فاعلين اجتماعيين، على اعتبار أن إعداد وتكوين الأفراد للأخذ بأسباب التطور الحضاري يعد مطلبا أساسيا من مطالب التنمية الاجتماعية. ونقصد بالتكوين "إيجاد الشيء أو تشكيله بمعنى إحداث تغيرات من وضع إلى وضع آخر، والتكوين Formation مصطلح جاء من الكلمة اللاتينية Formate أو Forma، وتعني إعطاء الفرد الشكل الانساني عن طريق تنمية ملكاته الخاصة كالذكاء والإدارة" (مصمودي، 1988، ص.54). فالتكوين هو الجهد الهادف إلى تزويد الأفراد والموظف على وجه العموم بالمعلومات والمعارف التي تجعله يكتسب المهارات والخبرات لأداء عمله الحالي (هاشم، 1989)، وهو ما تقوم به الجامعة بالنسبة للأساتذة الجدد في نظام (ل. م. د.)، أو تكوينهم من أجل أداء أعمالهم في المستقبل وهو الشأن الخاص بتكوين الطلبة قبل ولوجهم سوق العمل.

ونفس المعنى تقريبا نجده في التعريف التالي على أنه "النشاط المستمر لتزويد الفرد بالمهارات والخبرات والاتجاهات التي تجعله صالحا لمزاولة عمل ما" (بن عشي، 2006، ص.56)، والتعريف الموالي يمكن اعتباره تدعيما للتعريفين السابقين والقائل بأن التكوين "عمل مخطط يتكون من مجموعة من برامج مصممة من أجل تعليم الموارد البشرية كيف تؤدي أعمالها الحالية بمستوى عالي من الكفاءة، من خلال تطوير وتحسين أدائهم."( عقيلي، 2005، ص.438) وهو بالفعل ما ستعتمد عليه سياسة تكوين الأساتذة الجامعيين خاصة منهم الذين احتكوا بالطلبة لأول مرة، يمكن تطوير وتحسين أدائهم وتجاوز مختلف المشاكل والصعوبات التي يمكن أن تحدث أثناء أداء مهامهم وكيفية تجاوزها، خاصة علاقاتهم بالطلبة وكيفية التعامل معهم.

كما أن التكوين يعتبر حق من حقوق كل العمال الهدف منه هو تطويرهم وبالتالي يعتبر وسيلة لترقيتهم من جهة، ومن جهة أخرى هو وسيلة أساسية للمؤسسة من أجل تكييف مواردها البشرية مع التطور التكنولوجي والتقني والمهني (Weather, 1990)، وهو ما تقوم به حاليا مجموعة من المؤسسات المختلفة ليس فقط الجامعة الجزائرية. وفي هذا الشأن تعتمد الجامعة سياسة تكوين الأساتذة الجدد ضمن نظام (ل. م. د.) ، من أجل تكوين أحد أهم أسس القاعدة التي يقوم عليها هذا النظام لإنجاحه. كما يعرف التكوين على أنه "مجموع الأساليب والطرق والعمليات التي يستند إليها الأفراد أو العمال لتحسين سلوكهم ومعارفهم وكذا قدراتهم من أجل الوصول إلى أهداف المؤسسة وترقيتها" (درة، 2008، ص.308) وهو كما ذكر الأستاذ بوفلجة غياث" أن التكوين عبارة عن تنمية منظمة، وتحسن الاتجاهات والمعرفة ونماذج السلوك في مواقف العمل وغالبا ما يكون ذلك في إطار التربية المستمرة" (غياث، 1994، ص.23) ، أي أن هذا التعريف جاء للتأكيد على ضرورة الاعتناء بكل جوانب الفرد في تحسين وتنمية اتجاهاته وسولكاته أثناء عمله.

كما يمكن اعتباره "عملية تعديل إيجابي ذي اتجاهات خاصة تتناول سلوك الفرد من الناحية المهنية أو الوظيفية، وهدفه اكتساب المعارف والخبرات التي يحتاج إليها الفرد، من أجل رفع مستوى كفاءته في الأداء، بحيث تتحقق فيه الشروط المطلوبة لإتقان العمل، أي أن التكوين وسيلة لإعداد الكفاءات، تتزاوج فيها المعارف والسلوكات، بحيث تكون هذه الكفاءات مؤهلة للعمل الناجح، والقابلة للتوظيف الفوري في الإطار المهني"(بوعبد الله، 1994، ص.10)، ولعل هذا التعريف جاء شاملا وملما بكل التعريفات السابقة، فكلها اتفقت على أنه الطريقة التي تهدف إلى اكتساب الخبرات وتطوير القدرات والكفاءات لتحقيق التطور والتنمية.

أما التكوين الذي نقصده من خلال هذه الورقة والذي حاولنا إسقاطه كمفهوم على المجتمع الجزائري يتمثل بتكوين الأساتذة الجامعيين الجدد ضمن نظام (ل. م. د.)، يترتب عنها تحسين قدراتهم ومهاراتهم وزيادة تحصيلهم العلمي والمعرفي، وتغيير تصوراتهم، ومن ثمة تغيير سلوكاتهم واتجاهاتهم من أجل الارتقاء بأدائهم وتحسينه بغية تحقيق أهداف الجامعة في تنمية المجتمع وتطويره وإنجاح نظام (ل. م. د.)، وتحقيق الأهداف الايجابية المرجوة منه.

## 2. أهمية وأهداف التكوين الجامعي للأساتذة:

### 1.2. الأهمية:

من خلال المفاهيم السابقة وعملية تحليلها يمكن لنا الاستخلاص أن أهمية التكوين (بوعريوة، 2007) للأساتذة الجامعيين بصفة خاصة والتكوين بصفة عامة تكمن فيما يلي: وبالدرجة الأولى تنمية مهارات الأفراد وقدراتهم والمساهمة في بناء كفاءاتهم، معرفة حقوقهم وواجباتهم، كيفية التعامل مع الطلبة، كيفية التعامل مع الإدارة، على اعتبار أن الجامعة هي تنظيم يعبر عن تفاعلات مجموعة من العناصر المكونة لها وهي الأستاذ، الطالب، الإدارة، وهذا ما تسعى إليه بالفعل عملية التكوين للأستاذ الجامعي وهي بالدرجة الأولى معرفة كيف يمكن لنا تحقيق التفاعل والتوافق والتجانس بين مختلف هذه الأطراف وذلك من خلال معرفة الأدوار، الحقوق، والواجبات الخاصة بكل طرف.

كذلك الوصول إلى إنتاج المعرفة العلمية وإعادة إنتاجها وتوزيعها والمساهمة في ترقية الفرد وتنمية وتطوير المجتمع، وكذلك تكييفهم مع النظام الجديد وقوانينه ومتطلباته في ظل التغيرات والتحولات الحاصلة والتي يشهدها المجتمع، تكييف الأفراد مع متطلبات العمل ومتغيراته، تحقيق التوازن بين الجامعة والمحيط الخارجي والمتمثل في سوق العمل ومتطلباته واحتياجاته للكفاءات العلمية من خلال نوعية التكوين الجيد للأساتذة بالدرجة الأولى ثم للطلبة.

كما تكمن أهمية التكوين الجامعي في تحسين الكفاءة الانتاجية للأستاذ الجامعي من خلال معرفة الأدوار الواجب عليه القيام بها من خلال معرفة الطرق المثلى في تحضير محاضراته، كيفية إيصال المعلومة للطالب وتسهيل الفهم، تعزيز علاقة الأستاذ بالإدارة الجامعية والطالب... وذلك من خلال توفير العناصر المكونة لأداء وظيفته من خلال معرفة كما سبق الذكر واجباته وحقوقه. كما يتطلب من الأستاذ من خلال عملية التكوين التجديد المستمر للمعلومات المقدمة في المقاييس التي

يقوم بتدريسها مع ما يتوافق مع مختلف التغيرات المجتمعية الحاصلة. وأهم ما يهدف إليه التكوين في نظرنا يكمن في تسهيل عملية احتكاك الأستاذ بالإدارة وبالطالب، وكيفية التعامل معه.

فمن خلال هذه الدورات التكوينية للأساتذة الجدد تسعى الجامعة إلى الارتقاء بالتكوين وضمان جودته من أجل استجابته للمتغيرات العلمية الحاصلة في المجتمع وكذا لأن التكوين الجامعي للأستاذ أصبح يشكل ركيزة من ركائز التنمية ومصدر تموين على مختلف الأصعدة خاصة ما تعلق منها بتكوين إطارات قادرة على مواكبة العصر والتغير الحاصل.

**2.2. الأهداف:**

أما أهداف التكوين فتكمن في ما يلي: إكساب الأستاذ مجموعة من المعارف العلمية والبيداغوجية المنوطة إليه خاصة ما تعلق مثلا بسياسة المرافقة البيداغوجية للطالب الجامعي الجديد والتي تدخل ضمن فلسفة التدريس في نظام (ل. م. د.)، فضلا إلى الارتقاء بالأستاذ الجامعي وبأدائه إلى مستولا الاحترافية، بالإضافة إلى تعرف الأستاذ على حقوقه وواجباته، وعندما يعرف الدور الفعال المنتظر منه القيام به كفاعل أساسي في التعليم العالي وفي تنمية المجتمع. كما يهدف التكوين إلى تأقلم الأساتذة الجدد أولا مع النظام الجديد وكيفية العمل به، وثانيا بالمستجدات الحاصلة في الجامعة والوظائف والمهام الواجب عليه القيام بها لمواكبة هذه المستجدات الداخلية والخارجية بالنسبة للجامعة الجزائرية. وبالمقابل يعمل التكوين على خلق روح المسؤولية لدى الأساتذة الجدد وروح المبادرة، كما يفتح لهم المجال الواسع لمواكبة كل ما هو جديد، وبالتالي تطوير الجامعة الجزائرية وتكيفها مع مختلف التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية، وكذا تعزيز علاقتها بالمحيط الخارجي وهذا ما سيقودنا إلى تنمية المجتمع الجزائري.

كما يجب أن يكون محتوى البرنامج التكويني للأساتذة يراعي التطور المستمر في المعرفة والعلوم الخاصة بالجامعة، وكل المستجدات الحاصلة حتى تكون له نتائج إيجابية، فإعداد أي مشروع تنموي ووضع أي استراتيجية تهدف إلى تطوير الجامعة مرتبط بوضع قاعدة متينة يقوم عليها هذا النظام الجديد، وهذه القاعدة تتمثل في تكوين الأستاذ الجامعي تكوينا صحيحا.

**3. تكوين الأستاذ الجامعي ومساهمته في تحقيق التنمية المجتمعية:**

يعتبر الأستاذ الجامعي وكما سبق الذكر الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التعليم العالي خاصة ضمن النظام الجديد، ولهذا اعتمدت الجزائر سياسات التكوين الجامعي الخاصة بالأساتذة

لمسايرة التغيرات ومواكبتها في نفس الوقت وتحقيق التنمية من خلال تطوير القدرات، المعارف، والمهارات. "ومن بين الصفات والخصائص التي يجب أن يتحلى بها الأستاذ الجامعي وهي من أولى المحاور التي تدرس في التكوين: أن يكون قدوة صالحة لطلبته، خلقيا وسلوكيا" (راشد، 1993، ص.23) كما يجب أن يكون صادقا، أمينا، الإخلاص وإتقان العمل، وأن يسخر كل طاقاته لإتقان عمله وتطويره وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة في انعكاس ذلك على المجتمع ككل، كما يجب أن يتمكن من استخدام الوسائل التعليمية المتاحة، بالمقابل تعد العدالة في المعاملة صفة هامة من صفات الأستاذ الصالح التي يجب أن يمارسها مع جميع طلبت (الحبلوسي، 2003).

كما يجب أن يتمتع بالثقة بالنفس والتي تتضمن قدرة الأستاذ على تجاوز كل الصعوبات والمشاق التي يمكن أن تعترضه في أداء مهامه التعليمة والعلمية، والأخذ بجميع الأساليب المسموحة لتحقيق الأهداف المطلوبة، واستعمال كل الطرق لخلق جو من الحوار والنقاش وإيصال المعلومة للطالب، وهنا لابد له أن يتحلى بالتواضع خاصة أمام طلبته لخلق جو من الراحة في علاقته بهم، كما يجب على الأستاذ أن يشعر الطالب بأهميته ومسؤوليته في المنظومة التعليمية، مراعاة الفروق بين الطلبة سواء التعليمية أو الاجتماعية وهذا من خلال التطوير الديناميكي للشخصية وكيفية تكوين علاقات إيجابية مع الآخرين ومعرفة كيفية التفاعل الاجتماعي (Bernard Honoré et al, 1981). إضافة إلى القدرة على ضبط النفس، ومواجهة المواقف والتحلي بالمسؤولية (Azzedine Lamamra, 1997)، الاطلاع على واجبات وحقوق الأستاذ الجامعي ومهام الأستاذ والمحددة قانونيا، كما يجب أن يتحلى بروح البحث المستمرة لمواكبة مختلف التغيرات على اعتبار أن العالم في تغير مستمر وهي أهم أسس التنمية، من خلال تطوير قدراته وكفاءاته العلمية لتحقيق الأهداف المنشودة والتي يتوخاها المجتمع الجزائري من الجامعة والتعليم العالي.

إن من خلال التغيرات والتحولات الحاصلة أصبح لزاما على الجامعة الجزائرية محاولة التكيف مع مختلف هذه الأوضاع من خلال الاستفادة من تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التعليم الجامعي وبالتالي تطوير أساليب التعليم الحديثة من أجل تطوير المعلومات والكفاءات التي يملكها الأستاذ وتطوير مهاراته. إذ لا شك أن الثورة العلمية والتقنية قد أثرت على مجالات عدة تخص الجامعة ومنها التكوين الجامعي للأستاذ مما سيساعد إيجابا في تحقيق تطور وتنمية المجتمع، وذلك من خلال تأثيرها على وسائل ومتطلبات واستراتيجيات عملية التكوين ومدى تأثيرها على الرصيد المعرفي للأستاذ الجامعي والطالب في نفس الوقت، كما لا يمكن إغفال تأثيرها على مختلف

المؤسسات التعليمية خاصة الجامعية والتي انتهجت مؤخرا سياسات تكوين العنصر البشري والمتمثل في الأستاذ بالدرجة الأولى والذي سيعمل هو الآخر على تكوين الطلبة الجامعيين مما سيساهم في تنمية الجامعة للمجتمع الجزائري، ولإنجاح هذه العملية لابد من توفير العنصر البشري القادر على التفاعل مع ما هو موجود وخصوصية المجتمع وفي نفس الوقت التكيف مع ما ينبغي أن يكون أي مع متطلبات التغيير للمستقبل، كما يجب تجديد البرامج والاستراتيجيات التكوينية التي يجب أن تتماشى دائما مع مختلف التغيرات الحاصلة في المجتمع.

وبالتالي فإن تكوين الأستاذ الجامعي في ظل التغيرات العالمية والمحلية، ومتطلبات التنمية المجتمعية أصبح في أمس الحاجة إلى إعادة النظر في مجموعة من المبادئ والأسس لتحقيق الفاعلية أهمها: تغيير أساليب وطرق التدريس المعتمدة وجعلها أكثر مرونة، الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الجامعة والمحيط الخارجي أي متطلبات سوق العمل، وهذا معناه أن مجالات وفروع التخصصات يجب أن تستجيب لمتطلبات التنمية المجتمعية واحتياجات سوق العمل. كما يجب إعادة تصميم الأهداف والغايات المرجوة من التعليم العالي وكيف يمكن أن يكون في خدمة التنمية المجتمعية، خاصة فيما يتعلق بالبحوث العلمية التي يقوم بها الأستاذ الجامعي، حيث أن الجامعات الغربية حققت تطورها من خلال البحوث العلمية ومن خلال انجازاتها واكتشافاتها العلمية التي ساهمت في معالجة المشاكل المختلفة ومواجهتها وبالتالي تحقيق التنمية. فالتكوين الجامعي لا يمكن أن يحقق وظيفته وأهدافه خاصة المتعلقة منها بتنمية المجتمع إلا من خلال خلق مواهب وطاقات وقدرات وكفاءات معرفية وعلمية تتمثل بالدرجة الأولى في الأستاذ الجامعي ليكون فعلا قادرا على حل المشاكل التي يشهدها المجتمع والتخلص من العقبات من خلال الوصول إلى أرقى المستويات في إنتاج المعرفة، ثم إعادة إنتاجها وتطويرها مواكبة للتغير الحاصل في العالم، بمعنى تكييفها المستمر مع مختلف التحديات وبالتالي المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية، وهذا لا يتحقق إلا من خلال جودة التعليم العالي وتطوير الكفاءات والمهارات الخاصة بالأستاذ الجامعي.

**خاتمة:**

إن مستقبل المجتمع وتطوره وتنميته في مختلف المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والثقافية... وقدرته على الاندماج والتكيف مع مختلف التطورات الحاصلة في العالم خاصة ظاهرة الحداثة، العولمة، ثورة التكنولوجيات الحديثة... مرتبط أساسا وبالدرجة الأولى

بمستواهم وإنتاجهم العلمي والمعرفي، ومن هنا جاء الاهتمام بمجال التعليم العالي الذي يساهم في تكوين الموارد البشرية التي تعمل على تطوير المجتمع وخدمته وتنميته خاصة إذا ما تعلق الأمر بالأستاذ الجامعي كركيزة أساسية ضمن النظام التعليمي الجامعي الجديد. وحرصا على فاعلية وظيفة الأستاذ الجامعي جاءت سياسة التكوين في الجامعة الجزائرية لتعزيز دوره كحتمية ضرورية لإحداث التغيرات النوعية في المحيط الجامعي، والمجتمع ككل. والجامعة الجزائرية كغيرها تسعى إلى التموقع ضمن النظام العالمي الجديد (ل. م. د.)، وذلك من خلال بحثها المستمر على الجودة والمتمثلة بالأساس في تكوين الأستاذ الجامعي وتطوير معارفه وقدراته والاستفادة منها.

يعتبر التكوين والإعداد الجيد للأستاذ الجامعي من أهم أسس التحصيل العلمي والمعرفي بحيث له مخرجات عديدة تهدف بالدرجة الأولى إلى المساهمة في تنمية المجتمع الشاملة، من خلال تغيير اتجاهاته نحو التجديد المستمر في المهنة والبحث على المعارف الجديدة التي تتماشى مع روح العصر، وذلك من خلال تمكين الأستاذ من مواكبة المستجدات الحاصلة وقدرته على مواجهة حاجات الطلبة الذين يتعلمون على يده، وكذا تطوير الدور التقليدي للجامعة من مجرد التلقين العلمي والمعرفي إلى عملية الانتاج المعرفي والتنموي للمجتمع، من خلال مواجهة مختلف التغيرات والمستجدات العلمية ومواكبتها والتكيف معها، وفي نفس الوقت تحقيق التوافق بين المتغيرات والمتطلبات من خلال استيعاب التطور التقني وكيفية الاستفادة منه، تحسين دور الأستاذ الجامعي واستخدام التقنيات العلمية الجديدة في التعليم الجامعي الذي يشكل أساسا جوهريا في التنمية. فالتعليم الجامعي في النظام الجديد لا يمكن أن يكون ناجحا إلا إذا وفرنا له قاعدة صلبة تتمثل في الأستاذ والذي يجب أن تتوفر فيه مجموعة من القدرات والكفاءات ليكون بالفعل الركيزة الأساسية للتعليم الجامعي وهذا هو الدور الذي تسعى إليه سياسة التكوين للأساتذة الجامعيين في الجزائر والتي تهدف أساسا إلى زيادة التحصيل العلمي والمعرفي والمساهمة في تنمية المجتمع من خلال التصدي لقضايا الواقع وخلق في نفس الوقت بدائل تغيير وتطوير لهذا الواقع.

**قائمة المصادر والمراجع:**


1. بوفلجة غياث (1994) ، الأسس النفسية للتكوين ومناهجه، ديوان المطبوعات لجامعية، OPU، الجزائر.
2. زكي محمد هاشم، إدارة الموارد البشرية، جامعة الكويت، (د.ت).
3. سعدون نجم الحبلوسي (2003)، دراسات في فلسفة التربية والمناهج، مكوناتها، نماذج بنائها وتقويمها، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر.
4. عبد الباري ابراهيم درة (2008)، إدارة الموارد البشرية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.
5. علي راشد (1993)، شخصية المعلم وأداؤه في ضوء التوجهات الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1.

6. عمر وصفي عقيلي (2005)، إدارة الموارد البشرية المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان.
7. لحسن بوعبد الله (1994)، ومحمد مقداد، تقويم العملية التكوينية بالجامعة، دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، OPU، الجزائر.
8. يوسف حجيم الطائي وآخرون (2008)، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
9. الربيع بوعريوة (2005-2006)، تأثير التدريب على إنتاجية المؤسسة، مؤسسة سونلغاز دراسة حالة، مذكرو لنيل شهادة الماجيستير، غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.
10. زين الدين مصمودي (1998)، عوامل التكوين وعلاقتهما باتجاهات طلبة المدرسة العليا نحو مهنة التدريس، أطروحة دكتوراه في علم النفس، جامعة قسنطينة، الجزائر.
11. عمار بن عشي (2005-2006)، دور تقييم أداء العاملين في تحديد احتياجات التدريب، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية دراسة حالة، بسكرة، جامعة محمد بوضياف.
12. Azzedine Lamamra (1997), Guide pratique de pédagogie générale a appliqué, Troisième trimestre, Beb Eloued, Algérie.
13. Wearther. J. R (1990), La gestion des ressources humaines, Canad.

**كيفية الاستشهاد بهذا المقال وفق نظام توثيق الجمعية الأمريكية لعلم النفس APA الإصدار السابع (7):**

وسيلة عيسات. (2022). التكوين الجامعي للأساتذة ودوره في التحصيل العلمي والمعرفي وتنمية المجتمع -قراءة نظرية-. *آفاق فكرية*، سيدي بلعباس (الجزائر)، *10* (1)، ص ص 304-315 ؛ رابط المجلة

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/396